كتابك

(٤٥)

د. حسين عمر

التعريف بالاقتصاد

دار المعارف

هــذا الكتاب

علم الاقتصاد حديث النشأة ، ومن هنا جاءت صعوبة تعريفه تعريفاً واحداً . .

وهذا مدخل واف إلى هذا العلم . . يحيط به كعلم من العلوم الاجتماعية التي ترتبط بسلوك الإنسان وتطلعاته إلى المستقبل الذي يتيح له الحياة الكريمة . .

كما يعرض مشاكل هذا العلم على ضوء النظم المعاصرة .

٠٥٤-٠٨/٧/١

١٠ جـ

اقرأ ٤٥

رئيس التحرير أنيس منصور

د . حسين عمر

التعريف بالاقتصاد

دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

مقدمة

من الأهمية بمكان أن نهتدى الى تعريف ملائم لأية دراسة علمية لنتبين فى وضوح تام حدود مجال هذه الدراسة ، ونتأكد من أننا لا نبحث إلا فى المشكلات التى ترتبط بموضوع دراسة معينة ، المشكلات التى تتسم بنفس الخصائص . وبتعريف موضوع أية دراسة يمكننا أن نخصص لها مكانها الصحيح فى بناء المعرفة .

وبرغم أن التعريف ضرورى فإنه ليس من السهولة بمكان . قد نجد فى الواقع أن كثيراً من وجوه الاختلاف بين الاقتصاديين فى اتجاهاتهم الفكرية ينشأ من اختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد . وقد يرجع هذا بعض الشيء إلى أن الاقتصاد علم حديث النشأة ، إذ نشرت أول رسالة منظمة فيه منذ حوالى مائتى عام ، فى وقت كان العلماء فى الفروع الأخرى للمعرفة الإنسانية قد خطوا بها خطوات واسعة . ومنذ ذلك الحين بدأ علم الاقتصاد ، كفرع من فروع العلوم الاجتماعية ، يحبو وليداً ثم يخطو سريعاً على أيدى الاقتصاديين القدامى ، ثم قدامى المحدثين ، ثم المحدثين . وهنا أخذت الأحداث والمشكلات الاقتصادية تترى بسرعة خاطفة وتتطور ، وكان لزاماً على هؤلاء الاقتصاديين فى كل الأجيال المتعاقبة أن يعكفوا

على حل هذه المشكلات بحيث لم تكن لديهم فسحة من الوقت للانصراف إلى البحث فى تعاريف دقيقة لعلم الاقتصاد .

لقد أنشأ القدامى منهم مجموعة من المبادئ العلمية بما تتضمنه من نتائج محددة ، وتركوا لمن يأتى بعدهم من الاقتصاديين المحدثين مهمة الكشف عن طبيعة هذه النتائج ومدى تعلقها بموضوع الدراسة الاقتصادية . ولا مناص من أن يختلف هؤلاء المحدثون عن بعضهم بعضاً فيما يقدمونه من تفسيرات حول طبيعة هذه النتائج والمجال الصحيح لهذه الدراسة . بيد أنه عندما وضحت تماماً أهمية الدور الذى يلعبه الاقتصاد فى تطور المجتمعات الحديثة ، وحتمية تضافر الاقتصاديين مع السياسيين فى حل المشكلات العملية ، اضطر هؤلاء الى أن يقرروا فى وضوح مجال دراستهم فيما يقدمونه من تعاريف مختلفة لعلم الاقتصاد . ومع تعدد واختلاف هذه التعاريف ، فقد يكفى أن نقدم تعريفاً يصلح لأن يكون أساساً للتعريف بالاقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية .

المظاهر المختلفة للسلوك الإنسانى

وفى البحث عن تعريف ملائم لعلم الاقتصاد ، ينبغى أن نتناول – بادئ ذى بدء – السلوك الإنسانى فى شتى نواحيه . من الجلى أن ثمة مظاهر متعددة لهذا السلوك ، فمنها ما هو اجتماعى أو دينى أو أخلاقى أو سياسى أو اقتصادى ، وإن كانت هذه النواحى المختلفة لسلوك الإنسان ، كفرد فى الجماعة التى يعيش فيها تتشابك وتتضافر فى تحديد مسار تصرفاته فى الحياة الواقعية ، بل يتعذر عملياًّ عزل إحداها عن الأخرى ، برغم أن الدراسة العلمية المنظمة لابد أن تتبع طريقة العزل فى تناولها مظهراً بعد آخر من مظاهر هذا السلوك .

لقد حاول بعض الاقتصاديين الأوائل أن يميزوا بين مختلف هذه المظاهر ، ويخصصوا نوعاً منها لعلم الاقتصاد ، فذكروا أن ما يتوافر الاقتصادى على دراسته هو كيفية صنع أفراد الجماعة الإنسانية للسلع المادية وكيفية توزيعها واستبدالها . ولكننا نرى أنهم ، إذ حددوا مجال الدراسة الاقتصادية على هذا النحو ، قد قصروا هذا المجال على السلع المادية وحدها – السلع التى نراها ونلمسها ونحتاج إليها فى مجرى حياتنا اليومية المألوفة : المنازل التى نقطنها ، والسيارات التى نركبها ، والأطعمة التى نتغذى بها ، والملبوسات التى نرتديها . هذه هى الوسائل المادية

للحياة الإنسانية ، أما فى الاقتصاد فإننا ندرس كيف نتزود بها ونستخدمها ، وكيف نحوز من بعضها أكثر مما نحوز من بعضها الآخر ، وكيف نحوز منها فى وقت ما أكثر مما نحوزه فى وقت آخر ، وكيف أن بعضنا يحوز من هذه الوسائل المادية أكثر مما يحوزه بعض الآخر . وعلى ذلك يمكن أن نعرِّف علم الاقتصاد على النحو الآتى :

« علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من فروع العلوم الاجتماعية الذى يتوافر على دراسة السلوك الاقتصادى للفرد أو الجماعة الإنسانية فيما يرتبط بإنتاج السلع المادية وتوزيعها واستبدال بعضها ببعضها الآخر » .

ولأول وهلة قد يبدو مثل هذا التحديد لمجال الدراسة الاقتصادية متضمناً لما يعنيه الكثيرون عندما يتحدثون عن المشكلات الاقتصادية . غير أنه إذا سلمنا بهذا التحديد ، فلابد أن نسلم ضمناً وفى نفس الوقت باستبعاد مجموعة « لا مادية » من السلع ، أو بالأحرى خدمات لها نفقاتها لدى إنتاجها ولها منافعها لدى استعمالها . وبعبارة أخرى كيف تكون دراستنا الاقتصادية دراسة شاملة لكل أنواع السلوك الاقتصادى لأفراد الجماعة الإنسانية ، إذا تجاوزنا عن خدمات المحامى أو الطبيب أو أستاذ الجامعة أو المحاسب أو الأديب أو الفنان باعتبارها خدمات تمس الحاجة إليها كما تمس إلى السلع المادية سواء بسواء . إننا نجد أن كل من يؤدون مثل هذه الخدمات يكتسبون فى مقابل ذلك كل السلع « المادية » التى يمكن للدخل أن يشتريها . ومعنى ذلك أن أصحاب هذه المهن

يستبدلون الخدمات بالسلع ، أو بالأحرى يستبدلون « المنافع اللامادية » المشتقة من الخدمات « بالمنافع المادية » المشتقة من السلع . بل إننا نذهب الى أبعد من هذا الحد فى القول بأن السلع « المادية » فى حد ذاتها تخدم أغراضاً « لا مادية » ، اذ أن المنفعة التى تشتق منها هى دائماً منفعة « لا مادية » : منفعة الكتاب الذى نقرؤه ، أو التلفزيون الذى نشاهده ، أو الصورة الزيتية التى يتحلى جدار الغرفة بها ، أو القيثارة التى نلعب على أوتارها .

وليست هذه هى كل الصعوبات التى نصادفها ، عندما نحاول عزل المظهر الاقتصادى عن المظاهر الأخرى للسلوك الإنسانى ، وتركيز الاهتمام حول مادية السلع فى تفسير هذا السلوك . فلقد كان قدامى الاقتصاديين يثيرون جدلا طويلا حول ما كانوا يعدونه عملا منتجاً ، وعملا غير منتج ، على أساس أن العمل المنتج هو ذلك العمل الذى يبذله أفراد الجماعة فى صنع سلعة ما ، ويسهم فى بناء الثروة المادية للمجتمع ، أما العمل غير المنتج فهو ذلك العمل الذى يبذله الأفراد فى أداء خدمة ما . ومن الواضح أن التميز بين هذين النوعين من العمل هو نتيجة للتمييز بين السلع المادية والخدمات . ومن الواضح أيضاً أنه لو أقر الاقتصاديون المحدثون هذا التميز ، كما أقره آدم سميث من قبل ، فلا مفر من اعتبار عمل أصحاب المهن الحرة عملا غير منتج ، بما ينطوى عليه ذلك من استبعاد بعض نواحى السلوك الاقتصادى من موضوع دراسة علم

الاقتصاد . وجملة القول فإننا لو أخذنا بالتعريف المتقدم ، فلا مفر من مواجهة كثير من الصعوبات التى ينأى عنها الاقتصاديون المحدثون بطبيعة الحال .

الدوافع المختلفة للسلوك الإنسانى :

ويحاول الاقتصاديون القدامى محاولة أخرى فى تقسيم مجال النشاط الإنسانى ، إذ يعتقدون بأن لكل مظهر من مظاهر النشاط دافعاً يوحى به . أما الدافع إلى النشاط الاقتصادى فهو المصلحة الذاتية التى تميزه عن كل الدوافع الأخرى كالصداقة ، أو حب الخير ، أو الكراهية ، أو الحقد ، أو نزعة الانتقام . هذا التميز فى الدوافع كان يتحدد فى بعض الأحيان بطريقة تفضى إلى فكرة منطوية على أن الاقتصاد لا يتعلق بالإنسان ، بل «بالإنسان الاقتصادى» ، ذلك المخلوق الذى لا وجود له فى واقع الحياة – إنسان يهبط بكل شيء إلى مستوى الموازنة بين المكسب المادى والخسارة المادية . ولو تفهمنا الاقتصاد على هذه الصورة ، وعرفناه بأنه : «دراسة للنشاط الاقتصادى للإنسان بدافع من المصلحة الذاتية المنطوية على الموازنة بين المكسب المادى وبين الخسارة المادية فى كل ناحية من نواحى هذا النشاط» ، لكان هذا التعريف أهلا للنقد ، إذ أنه لا يتناول إلا جانباً واحداً من جوانب الطبيعة البشرية ، فى حين يمكن بسهولة إيضاح أن هذه الطبيعة البشرية معقدة أيما تعقيد . بل طالما كان

يثور الجدل بأنه لو اتبعنا هذا التعريف ، لا نبنى الاقتصاد على دراسة سيكولوجية بدائية ، ومن ثم فإن إحراز أى تقدم فى دراسة دوافع السلوك الإنسانى قد يقلب نتائج الاقتصاد رأساً على عقب .

وبغض النظر عن مثل هذا النقد ، فكيف يتسنى لنا أن نفسِّر مثلا كيف أن بعض الناس يفضلون عملا فى مهنة يتقاضون منها عائدًا نقديًّا قليلا عن عمل فى مهنة أخرى قد يتقاضون منها عائداً نقديًّا كبيراً . لاشك أن بعض المهن فى واقع الحياة تجتذب إليها الناس أكثر مما عداها برغم ضآلة عوائدها النقدية نسبيًّا ، لا لشىء إلا أنها تتضمن مزايا أخرى غير نقدية كوقار المهنة أو البعد عن مخاطرها مثلا . قد يشك المرء هنا عن صواب أو خطأ – بوجود ظاهرة اقتصادية ، ومع ذلك فإنها لا تتمشى على أية حال مع فكرة « المصلحة الذاتية » التى انبنت عليها خرافة « الإنسان الاقتصادى » فى موازنته بين المكسب المادى والخسارة المادية . والخلاصة أنه ليس من الضرورى أن نعزو الظواهر الاقتصادية الى دافع واحد فحسب . حقيقة أننا قد نرى فيما بعد أنه لا مناص فى بعض الأحيان من وضع بعض الفروض التى تبدو أنها منطوية على الإشارة الى دوافع السلوك ، إلا أننا لا نحتاج فى دراستنا الأولية إلى تغيير مجال الدراسة الاقتصادية على هذه الصورة .

إشباع الرغبات :

رأينا إذن فيما تقدم أن تعريف علم الاقتصاد على أساس نوع السلوك الإنسانى ، أو على أساس الدافع إلى هذا السلوك ، هو تعريف ضيق النطاق ، ذلك أننا نتطلع فى الواقع إلى تعريف شامل لكل ما هو « مادى » أو « لا مادى » من الأشياء التى يتعلق بها النشاط الاقتصادى ، تعريفاً يفسح مكاناً لكل الدوافع التى يمكن أن توحى بهذا النشاط . وقد يبدو أنه من السهل أن نوسِّع من نطاق التعريف الأول بأن نستبعد كلمة « مادى » ، ونؤكد أننا نعنى كل نشاط موجَّه نحو إشباع الرغبات ، سواء كان هذا النشاط منصرفاً إلى إنتاج سلعة أو خدمة . وفضلا عن ذلك فلابد أن نوضح أننا لا نبحث فى أى دافع من دوافع هذا النشاط ، بل نبحث فى السلوك المشاهد للأفراد ، ونترك للعلوم الإنسانية الأخرى أن تكتشف الدوافع التى تكمن وراء هذا السلوك . وبعبارة أخرى إذا تخلينا عن « المادية » ، وتجاوزنا عن « الدوافع » فقد يمكن القول بأن ما يعنينا حقًّا هو عملية « إشباع الرغبات » وعلى ذلك فقد نعرِّف علم الاقتصاد بأنه :

« تلك الدراسة التى تفسر كيفية إشباع الرغبات الإنسانية المختلفة » .

إن هذا التعريف يبدو واسعاً فى نطاقه الى حد بعيد . إذ يتبادر إلى أذهاننا على الفور أنه يثير كثيراً من المشكلات . لماذا تكون لنا رغبات

معينة بالذات ؟ ولماذا تتغير هذه الرغبات على مر الأيام ؟ لقد حاول كثير من العلماء فى مختلف فروع المعرفة الرد على هذا التساؤل : إذ يفسر العالم البيولوجى بعض الرغبات فى ضوء الاحتياجات الطبيعية للإنسان من مأوى ومأكل وملبس . أما المؤرخ والعالم النفسى فيفسران الرغبات الأكثر تعقيداً كما يحددها النظام الاجتماعى . وبما أن مدى إشباع الرغبات الإنسانية المتعددة يتوقف ، إلى حد كبير ، على الظروف الجغرافية والفنية ودرجة التقدم العلمى ، فهناك فروع أخرى من المعرفة تقوم على تفسير هذه العلاقة . لنضرب مثلا بالرغبة فى اقتناء السيارات كما يستشعر بها كثير من الناس فى الآونة الحاضرة . قد يفسر العلماء البيولوجيون هذه الحقيقة على أساس عدم كفاية الجسم الإنسانى كوسيلة للنقل . أما علماء الاجتماع فإنهم يفسرونها بأن ثمة حافزاً فى نفوس البشر يدفعهم دائماً لاستكشاف كل إمكانياتهم فى تسخير موارد الطبيعة لخيرهم ورفاهتهم ، وأما المؤرخون فإنهم يصفون العملية التاريخية التى أمكن لهذا الحافز فى نطاقها أن يفعل أفاعيله . أما إذا انتقلنا من الشعور برغبة إنسانية عامة ، وهى اقتناء السيارات ، إلى الشعور برغبة خاصة وهى اقتناء نوع معين من السيارات ، فقد يفسر العالم النفسى هذه الرغبة الخاصة بحب التفوق والبروز على الآخرين – وقد يكون هذا متأصلا فى طبيعة النفس البشرية ، أو قد يكون من فعل الظروف الاجتماعية ، أو بتأثير الإعلان عن هذا النوع من السيارات بالذات ، مما يسوقه إلى دراسة تأثير الإيحاء

الإعلانى على أذهان الناس .

وأما إذا انتقلنا من مرحلة الشعور برغبة ما فى سلعة معينة ، أو برغبة خاصة فى نوع معين من هذه السلعة ، إلى مرحلة دراسة وسائل إشباع هذه الرغبة ، لوجدنا أن كثيراً من الفروع الأخرى للمعرفة يسهم فى هذه الدراسة ، إذ تسهم المعرفة الفنية للمهندسين والرياضيين وعلماء الطبيعة والكيمياء والتعدين فى صنع السيارة . أما الجيولوجيون والجغرافيون فيسهمون فى البحث عن مواطن المواد الخام اللازمة لصنع السيارة ومواقع المصانع التى تتم فيها عملية الصنع وهندسة البناء وفق المعمار . ونخلص من ذلك إلى أن فروعاً كثيرة من المعرفة الإنسانية تسهم فى تدريس وتفسير عملية إشباع الرغبات .

ندرة وسائل الإشباع :

وإذا كان الأمر كذلك ، فأية مساهمة يختص بها علم الاقتصاد فى عملية إشباع الرغبات ، أو بعبارة أخرى أى جانب من جوانب النشاط الإنسانى فى إشباع الرغبات هو المجال الخاص بالدراسة الاقتصادية ؟ وإذا أردنا أن نتوصل إلى إجابة مقنعة ، فلنضرب مثلا بسيطاً عن النشاط الإنسانى الموجَّه لإشباع رغبة ما . إن الهواء أكثر الرغبات إلحاحاً لكل نفس بشرية ، إذ أنها تحتاج دائماً إلى مورد كاف منه ، إذا كان لها - لكى تعيش - أن تتنفس دائماً عبير الحياة ، وقد يقص علينا العا

البيولوجى لماذا تحتاج أعضاء جسم الإنسان إلى الهواء ، وكيف تستخدمه . أما العالم الطبيعي والكيمائى فقد يقص علينا شيئاً عن طبيعة مورد الهواء . ومع ذلك فإن إشباع هذه الرغبة بالذات لا يثير أية مشكلة اقتصادية بوجه عام . إذ لا شك أننا نضمن قدراً كافياً جدًّا من مورد الهواء بعملية تلقائية فى جو طليق صحو . أما فى المسرح مثلا فإن ضمان هذا المورد يثير مشكلة حقيقية . إذ يدعو الأمر إلى الاستعانة بمهارة المهندسين ومعرفتهم الفنية لإدخال نظام التهوية ، غير أن التهوية تتضمن بذل الجهد وإنفاق بعض الوقت والموارد ، وأن الحاجة إلى هذا البذل والإنفاق هى التى تجعل التهوية مشكلة اقتصادية . ماذا إذن يميز الهواء فى الحالة الثانية عنه فى الحالة الأولى ؟ إن الهواء فى المسرح لم يعد سلعة حرة يمكن الحصول عليها بلا مقابل وبدون بذل أى جهد أو إنفاق أى وقت أو موارد . لم تعد كمية الهواء غير محدودة بالنسبة للحاجة إليها . ولذلك يمكن القول بأن الموارد التى تشبع الرغبات الإنسانية قد تتيسر بكميات محدودة أو غير محدودة ، بل قد يكون نفس المورد محدود الكمية فى ظروف معينة ، وغير محدودة فى ظروف أخرى بالنسبة للحاجة إليه أو الرغبة فيه .

ويتضح على ضوء ما تقدم أن ندرة وسائل إشباع الرغبات هى إذن الخاصية التى تميز المشكلة الاقتصادية . ومع ذلك فلابد من التفرقة بين الندرة فى معناها المطلق وبين الندرة فى معناها النسبي . قد نذكر مثلا أن معدن الأورانيوم نادر ، ونعنى بذلك أنه لا توجد منه إلا كميات قليلة فى

العالم . هذا هو المعنى الشائع لكلمة الندرة فى الأحاديث العامة ، أما فى الأحاديث الاقتصادية فالندرة فكرة نسبية تعبِّر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية ووسائل إشباع هذه الرغبات . فما هى إذن وسائل الإشباع ؟ هى مختلف الموارد التى تسهم فى إنتاج أية سلعة تشبع رغبة إنسانية معينة ، والتى توجد فى المجتمع بكميات محدودة . وعلى ذلك فإن ندرة السلع التى تشبع مختلف الرغبات ترجع إلى ندرة الموارد أو الوسائل التى تسهم فى صنع هذه السلع . ولولا ندرة الموارد لما نشأت المشكلة الاقتصادية ، ولما دعت الحاجة إلى دراسة الاقتصاد . قد تكون الموارد طبيعية ، أى أن الطبيعة هى التى تزودنا بها ، وقد تكون إنسانية وهى التى تتمثل فى طاقتنا الذهنية أو العضلية ، وقد تكون زمنية وهى التى تتمثل فى الوقت الذى تحت تصرفنا ، وكل نوع من هذه الأنواع الرئيسية للموارد نادر بالنسبة للحاجة إليه .

غير أن الندرة النسبية ليست الخاصية الوحيدة للموارد أو وسائل إشباع الرغبات ، إذ أنها ذات استعمالات بديلة مختلفة ، فقد نشرب عصير القصب أو نصنع منه السكر ، وقد نأكل العنب أو نصنع منه النبيذ ، وقد نستخدم اللبن فى صنع الجبن او الزبدة ، ولكننا لا نستطيع أن نفعل الأمرين معاً وفى نفس الوقت ، طالما كانت كمية الموارد محدودة فى كل حالة . وإذا وجهنا أى مورد نادر لاستعمال معين ، فلابد أننا نضحى فى سبيل ذلك بكل الاستعمالات الأخرى لهذا المورد .

وعلى ذلك فالندرة النسبية للموارد ذات الاستعمالات البديلة ، وقدرتها على إشباع الرغبات الإنسانية المتعددة ، هى التى تخلق المشكلة الاقتصادية ، إذ طالما أن الموارد المحدودة لا يمكن أن تشبع كل الرغبات الإنسانية ، وأن توجيه أى مورد لاستعمال معين فى سبيل إشباع رغبة معينة لابد من انطوائه على التضحية باستعمال آخر فى سبيل إشباع رغبة أخرى ، فلا مناص من أن تثور دائماً مشكلة الاختيار : أى رغبات نختار إشباعها وأى رغبات لا نختار إشباعها ؟ ومن ثم فالمشكلة الاقتصادية هى فى جوهرها مشكلة تنشأ من الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد ، أى مشكلة الاقتصاد فى استخدام الموارد . ومن هنا كانت تسمية هذا الفرع من فروع المعرفة « بعلم الاقتصاد » .

تعريف علم الاقتصاد

وعند هذه المرحلة من التحليل ، يمكن إذن تلخيص كل ما تقدم فى تعريف ملائم لعلم الاقتصاد كما يلى : « علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يتوافر على البحث فى تأثير الندرة على سلوك الأفراد والجماعات ، حينما تكون هناك حرية الاختيار فى تخصيص الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة » .

غير أن هذا التعريف لا يزال يتركنا فى مجال فسيح ، إذ يدلل بعض منا على أن الاختيار – وقد اتخذناه صفة مميزة للسلوك الاقتصادى – متأصل فى السلوك الإنسانى بوجه عام . فقد يمكن القول بأنه من الجائز دائماً تفسير النشاط الإنسانى على أساس التعبير عنه فى صورة أفعال من التفضيل ، فطالما أننا نتصرف فلابد أن نقرر ، أما القرار الذى نتخذه فهو يتضمن الاختيار . وإذا كان الأمر كذلك ، فأية تفصيلات وقرارات تدخل فى نطاق الدراسة الاقتصادية ؟ فلو فاضلنا بين الاتجاه إلى ميدان التحرير عن طريق كوبرى الجامعة أو كوبرى الجلاء ، فهو قرار يتضمن الاختيار . ولو فاضلنا بين أن تأخذنا سنة من النوم فى الظهيرة وبين مشاهدة مباراة فى كرة القدم فهو قرار يتضمن الاختيار أيضاً . ومع ذلك فكل من هذين الاختيارين لا يدخل فى نطاق الدراسة الاقتصادية ،

لأنه لا يعد نوعاً من الاختيار الذى يمكن التعبير عنه فى صورة نقدية ، وبعبارة أخرى فعلم الاقتصاد لا يتناول إلا أنواع الاختيار التى يمكن التعبير عنها تعبيراً نقدياً ، الاختيار الذى يحدث عادة فى السوق ، الاختيار الذى يفضى إلى عرض السلع والطلب عليها ، أى الذى يتضمن عمليات المبادلة . ولا مراء فى أن المظهر الكمى لعمليات السوق هو شرط أساسى من شروط الدراسة العلمية المنظمة .

وإذا كان علم الاقتصاد إذن لا يتناول بالبحث إلا أفعال الاختيار التى تكوِّن جزءاً من عملية « تثمين » السلع ، فلا مناص من تعديل التعريف السابق بحيث ينص على الندرة والاختيار والمبادلة ، وذلك كما يلى :

« علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يتوافر على البحث فى سلوك الأفراد والجماعات ، من حيث محاولة تخصيص الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة ، وكيفية بذل هذه المحاولة عن طريق إجراء عمليات المبادلة فى الأسواق »

مشكلة الندرة بالنسبة للفرد وللجماعة:

ولو أمعنا النظر فى مشكلة الندرة ، لتبين أنها تنطبق على الفرد كما تنطبق على الجماعة . إذ تنشأ المشكلة بالنسبة للفرد ، عندما لا يستطيع أن يشبع كل رغباته بسبب موارده المحدودة . ومن ثم فلا يمكن أن يسلك إلا

أحد طريقين : إما أن يتمكن ، بطريقة ما من زيادة موارده ، وإما أن يتخلى عن بعض الرغبات . فإذا استطاع الفرد أن يسلك الطريق الأول ، فسيتمكن بطبيعة الحال من إشباع مدى الرغبات أوسع مما كان عليه الحال من قبل ، ولكن مهما يكن أمر التوسع فى موارد هذا الفرد ، ومهما يكن مدى إشباعها لرغباته ، فلابد أنه سيعجز دائماً – إلا فى الأحوال النادرة – عن أن يشبع كل ما تهفو إليه نفسه من رغبات ، إذ كلما أشبع بعض الرغبات ، تتولد فى نفسه رغبات أخرى فى حاجة ملحة إلى الإشباع ، وبعبارة أخرى فلا سبيل للفرد إلا التضحية ببعض الرغبات فى سبيل إشباع رغبات أخرى ، وهذا هو المسلك الثانى الذى يكوِّن دائماً الطريقة « الاقتصادية » فى الحياة . سيواجه الفرد دائماً ضرورة الاختيار بين الرغبات ، ولا يستطيع إلا إشباع تلك الرغبات التى تحتل أعلى مكان فى سلم تفضيله ، أو أكثرها أهمية أو ضرورة بالنسبة إليه . ولا ينشأ هذا القيد الذى يحتم على إشباع رغبات الفرد إلا بسبب ندرة موارده .

وكما أن موارد الفرد محدودة فموارد الجماعة محدودة كذلك ، مما يدعو بالضرورة إلى إشباع بعض الرغبات بالحرمان من إشباع رغبات أخرى ، وهنا أيضاً تنشأ مشكلة ندوة الموارد بالنسبة للجماعة ةمشكلة الاختيار بين الاستعمالات البديلة لها ، فلو خصصت الجماعة بعض مواردها لإنتاج المزيد من القمح ، فقد يكون ذلك على حساب النقص فى إنتاج القطن مثلا ، طالما أن هذه الموارد محدودة ، وثمنها محدود إذا خصصت لاستعمال معين

لتضمن بذلك التضحية باستعمال آخر :

ومن هنا يتضح الفرق بين طبيعة المشكلة الاقتصادية والمشلكة الفنية فقد تقيم الجماعة مصنعاً كبيراً للحديد والصلب ، وقد يكون هذا العمل الهندسى رائعاً جدًّا بلا ريب ، ومع ذلك فقد لا تنهض أية مبررات لبناء هذا المصنع من الناحية الاقتصادية ، لا لشىء إلا لأن هذه الجماعة تستشعر رغبات أشد إلحاحاً كان من الواجب إشباعها قبل تخصيص بعض الموارد لإنتاج الحديد والصلب .

وإجمال القول إن أى وضع اقتصادى يتميز بخصائص أربع : الأولى هى ندرة الموارد بالنسبة للرغبات كشرط أساسى لقيام أية مشكلة اقتصادية . والثانية هى الاستعمالات البديلة لكل مورد ، بحيث إن كل استعمال معين يشبع رغبة معينة ، وأن تخصيص المورد لإشباع أية رغبة لابد من انطوائه على التضحية بإشباع رغبة أخرى . والثالثة هى تعذر حل المشكلة الاقتصادية إلا بالاختيار بين الرغبات الكثيرة المتنافسة ، والرابعة هى إرتباط المشكلة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بطرق الأفراد فى كسب مواردهم باعتبارها الخطوة الضرورية فى عملية إشباع الرغبات .

الحاجات والرغبات الإنسانية :

لقد كنا نناقش المشكلة الاقتصادية على أنها مشكلة ندرة الوسائل التى تشبع الرغبات الإنسانية . ويسوقنا ذلك إلى التعرف أولا على الفرق

بين الحاجة والرغبة ، وما تتضمنه كلمة « المنفعة » من معنى اقتصادى . يعنى الاقتصادى « بمنفعة » السلعة ، تلك القوة الكامنة فيها التى تشبع رغبة إنسانية معينة ، فمنفعة الكتاب مثلا هى القوة الكامنة فيه التى تشبع الرغبة فى المعرفة ، ومنفعة السيارة هى القوة الكامنة فيها التى تشبع الرغبة فى الانتقال من مكان إلى آخر بوسيلة سريعة ، وهلم جرا . وبعبارة أخرى فهناك أولا رغبة تتطلب إشباعاً ، وهناك وسائل نادرة يمكن باستخدامها إنتاج السلعة النادرة التى تشبع هذه الرغبة ، وبهذه المثابة فهى سلعة اقتصادية ، لا لأنها ذات منفعة تتمثل فى قدرتها على إشباع هذه الرغبة فحسب ، بل لأنها نادرة أيضاً .

وكما أننا أتينا على أساس للتفرقة بين السلعة الاقتصادية وبين السلعة الحرة ، على اعتبار أن الأولى تتسم بصفتين متلازمتين دائماً وهما صفة الندرة وصفة المنفعة ، فلابد أن نأتى كذلك على أساس للتفرقة بين الحاجة والرغبة التى تشبعها سلعة أو مجموعة من السلع النادرة . يمكن القول بأن الإنسان يحتاج ، من وجهة النظر البيولوجية ، إلى نوع معين من التغذية يمد الجسم بوحدات معينة من السعرات الحرارية ، أو يحتاج من وجهة النظر الأدبية إلى نوع معين من التثقيف والتعليم ، أو يحتاج من وجهة النظر الصحية إلى نوع معين من الإسكان ، غير أن هذه الحاجات جميعاً تتحدد بمقاييس موضوعية ، ولا تتمشى فى طبيعتها على الإطلاق مع تلك الرغبات التى يشعر بها أو يعبر عنها كل فرد فى حد ذاته . ولذلك

تستخدم كلمة « الرغبة » لا للتعبير عن رغبة عامة أو حاجة تتحدد خارجياً بمقاييس موضوعية لا تختلف من شخص إلى آخر ، بل للتعبير عن شعور شخص معين بالنقص فى إشباع معين يفضى به إلى نوع من السلوك الموجه لتحقيق هذا الإشباع .

خصائص الرغبات :

والآن وقد تبينا الفرق بين الحاجة والرغبة الإنسانية ، فيعنينا هنا أن نتعرف على خصائص الرغبات . هناك خصائص أربع : التعدد ، والتنافس ، والتلازم ، والتكرار .

ومن حيث التعدد فإننا لو تعمقنا فى داخل النفس البشرية ، فإننا نجد أن الرغبات غير محدودة فى عددها . ولا يعنى ذلك أن الإنسان بطبيعته جشع ، غير أنه ما من شك أن ثمة عدداً لا نهائياً من الرغبات التى يمكن أن يستشعر الإنسان بالميل إلى إشباعها بالإضافة الى تلك الرغبات التى تنادى من قبل بالإشباع . وحتى عندما تتزايد طاقة الإنسان على إشباع هذه الرغبات جميعها ، فلا مناص من أن تثور فى نفسه رغبات جديدة تتطلب أنواعاً أخرى من الإشباع . قد تختلف الطاقة الإشباعية من فرد إلى آخر ، وقد يقف بعض الأفراد – فى بعض الأحوال – عند حد معين من الإشباع ، ومع ذلك فلا جدال أن الغالبية العظمى من الأفراد تتطلع إلى رغبات جديدة ، كلما أشبع رغبات سابقة .

ومن الواضح أن خاصية التنافس بى الرغبات هى النتيجة الطبيعية المباشرة للتحديد النسبي للموارد أو وسائل الإشباع . إذ تتنافس الرغبات فيما بين بعضها بعضاً حول الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة ، مما يجعلنا دائماً تحت ضغط الحاجة الى الاختيار بين أى الرغبات يمكن إشباعها وأيها نتخلى عن إشباعها . . بيد أن هناك معنى آخر للتنافس بين الرغبات ، فقد يخلى بعضها السبيل إلى بعض آخر ، فالرغبة فى شرب القهوة قد تخلى السبيل أمام الرغبة فى شرب الشاى . وهنا لا يتحقق إشباع رغبة ما على حساب الحرمان من رغبة أخرى . بل يتحقق اشباع رغبة بديلة لرغبة أخرى إلى حد ما . وبعبارة أخرى فإن الرغبة قد لا تختص بإشباعها سلعة معينة بذاتها ، بل يتحقق الإشباع بأكثر من سلعة ، إذا كانت رغبة ما بديلة لرغبة أخرى .

كما نجد فى الحياة العملية أن كثيراً من الرغبات يتمشى مع بعضه بعضاً ، بمعنى أن الواحدة تسوق إلى الأخرى ، أى أن إشباع رغبة ما لا يمكن أن يتحقق إلا بإشباع رغبة أخرى ، وهنا قد نفكر أيضاً فى التلازم أو التكامل بين الرغبات فى معناه الواسع أو الضيق قد ترتبط الرغبات بعضها مع بعض آخر ارتباطاً وثيقاً ، كالرغبة فى السيارة والرغبة فى البنزين أو الرغبة فى الشاى والرغبة فى السكر . هذا هو المعنى الضيق لكلمة « التلازم » أو « التكامل » بين الرغبات . أما فيما عدا ذلك فلابد أن ندرك العلاقة العامة بين كل الرغبات التى يشعر بها الإنسان ، إذ

المشاهد بوجه عام أن رغبة الإنسان فى اقتناء منزل فاخر تتمشى مع رغبته فى اقتناء سيارة مثلا .

كما نجد أيضاً فى الحياة العملية أن معظم الرغبات التى نشعر بها تميل إلى التكرار حتى بعد أن نشبعها مرة بعد أخرى . هذه الخاصية واضحة تماماً فى الرغبات الأولية كالملبس أو المأكل ، ومع ذلك فقد نلاحظ هذا التكرار أيضاً فى الرغبات الأكثر ترفاً فى طبيعتها . وغير خاف أن فكرة مستوى المعيشة تنطوى فى الواقع على صفة التكرار فى الرغبات ، فهى لا تعدو أن تكون وضعاً لنظام معين من الرغبات الإنسانية ، أضحى إشباعها أمراً عادياً مألوفاً بالنسبة لأفراد معينين أو مجموعات معينة من الأفراد .

أنواع السلع :

هذا هو الوجه الأول لدراسة موضوع الاقتصاد من حيث الرغبات الإنسانية التى تتطلب الإشباع ، أما الوجه الثانى المقابل لهذه الدراسة فهو البحث فى وسائل إشباع هذه الرغبات . ومن الواضح أن أى شيء ذا قدرة على الإشباع يسمى « سلعة » فى العرف الاقتصادى ، بغض النظر عما إذا كانت هذه السلعة « مادية » يمكن أن نراها ونلمسها أو سلعة « لا مادية » فى صورة خدمات . ويمكن تقسيم السلع من زوايا ثلاث . إما على أساس الطريقة التى تتحقق من خلالها أغراض الاستهلاك ، وإما

على أساس عدد مرات استخدام السلعة ، وإما على أساس ما إذا كانت من صنع الإنسان أو جاءت بها الطبيعة على النحو الذى يجعلها صالحة للاستخدام .

وينطوى التقسيم الأول على التفرقة بين نوعين رئيسيين من السلع : سلع «استهلاكية» وسلع «إنتاجية» ، أما السلع الاستهلاكية فهى تلك التى يمكن أن تشبع الرغبات الإنسانية بطريقة مباشرة ، ومن أمثلة ذلك : المنزل والسيارة والخبز والخدمات الشخصية التى يؤديها أصحاب المهن الحرة فى مختلف العلوم والفنون ، هذه جميعها سلع مادية أو لا مادية معدة للاستهلاك المباشر . وأما السلع الإنتاجية فهى تلك السلع التى تسهم بطريق مباشر فى إشباع الرغبات . فلو ضربنا مثلا بإنتاج سلعة استهلاكية كالسيارة ، فلابد أن الأمر يقتضى توفر بعض السلع الإنتاجية للقيام بعملية صنع السيارة كالحديد والخشب والزجاج والأسمنت ، كما أن عملية صنع الخبز تحتاج إلى كثير من السلع الإنتاجية كالدقيق والماء والخميرة والفحم والأفران . بل إننا لو رجعنا قليلا الى الوراء بهذه العملية الإنتاجية ، لوجدنا أن صنع الأفران يحتاج إلى عدد غير قليل من السلع الإنتاجية . وبعبارة أخرى فالسلع الانتاجية لا تحقق إشباعاً مباشراً للرغبات ، ولكنها تسهم فى إنتاج السلع الاستهلاكية المعدة لأغراض الاستهلاك المباشر . ومن هنا تتجلى فى وضوح حقيقة طالما رددها الكتاب الاقتصاديون ، وهى أن الاستهلاك هو الهدف النهائى من جميع وجوه

النشاط الاقتصادى للأفراد والجماعات .

أما التقسيم الثانى للسلع فهو يفرِّق بينها من حيث عدد المرات التى تستخدم فيها كل سلعة – سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية – فى إشباعها لرغبة إنسانية معينة ، فهناك بعض السلع التى تستنفد قدرتها على الإشباع بمجرد استعمالها مرة واحدة ، ومثال ذلك مختلف أنواع الأغذية التى تفنى بعد استعمالها الأول مباشرة . ولذلك فإن هذا النوع من السلع يسمى « بالسلع الفانية » كما أن ثمة نوعاً آخر من السلع التى يمكن أن تحقق سلسلة متتابعة من الإشباع ، ولكنها إذ تحقق ذلك ، تفقد قدرتها الإشباعية تدريجاً . ومن أمثلة ذلك المنازل التى تشبع الرغبة فى المأوى فى صورة سلسلة متتابعة من الإشباع لهذه الرغبة ، وينطق نفس الشيء على السيارة أو الثلاجة أو التلفزيون ، فهى جميعها تحقيق سلسلة متتابعة من الإشباع ، وإن كانت تفقد قدرتها على الإشباع ، كلما طال استعمالها . ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة من السلع اسماً ينم عن طبيعة استعمالها ، وهو « السلع دائمة الاستعمال » أو ما قد يسميها بعض الكتاب « السلع المعمرة » وأخيراً فهناك نوع ثالث من السلع التى تنتج إشباعاً يمتد إلى آجال كثيرة دون أن تفقد قدرتها الإشباعية . ومن أمثلة ذلك الأرض التى تنبت لنا الزرع فى مختلف أنواعه ، سواء كان فى صورة مواد غذائية أو مواد أولية للصناعة ، أو لنستخرج من بطونها مختلف أنواع المعادن أو الثروة النفطية . ولهذا نضفى على الأرض وما شاكلها من السلع تسمية

خاصة تنم عن هذه الصفة التى تنفرد بها دون سائر السلع الأخرى وهى « السلع غير القابلة للفناء » .

وأخيراً فهناك سلع توجد فى الطبيعة بكميات غير محدودة بالنسبة للحاجة إليها ، سلع لا يبذل الإنسان فى سبيل الحصول عليها أى جهد أو عناء ، أو يخصص لإنتاجها أى قدر من الموارد . هذه هى السلع الحرة ، كالهواء والماء فى بعض الظروف ، وهى حرة لأنها لا تتطلب الاختيار بين الموارد النادرة فى سبيل إنتاجها ، ولا تتطلب الاقتصاد فى استهلاكها ، ولا تتحدد لها أسعار معينة فى الأسواق بما أن الحصول عليها لا يقتضى إنفاق الموارد . كما أن هناك سلعاً أخرى لا توجد الا بكميات محدودة بالنسبة لمدى الرغبة فيها ، وهى تلك السلع الاقتصادية التى لا مناص من أن يخصص الإنسان فى سبيل انتاجها قدراً معيناً من الموارد . وهى اقتصادية لأنها تنطوى على مشكلة الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد النادرة ، ولأنها تتطلب الاقتصاد فى استعمالها ، وتتحدد لها أسعار معينة فى أسواقها الخاصة . هذه السلع لا تتسم بصفة الندرة فحسب ، بل بصفة المنفعة أيضاً ، إذ أن استهلاكها أو استعمالها يشبع رغبات إنسانية معينة .

ومن الواضح إذن أن النظرية الاقتصادية بوجه عام لا تعنى إلا بدراسة هذا النوع من السلع بالذات ، ونعنى به السلع الاقتصادية ، سواء فى مرحلة إنتاجها أو توزيعها أو استهلاكها عن طريق عمليات للمبادلة فى

الأسواق . ولكن يجب ألا يغرب عن البال أن السلع قد تنتقل فى سهولة من نوع إلى آخر ، فالهواء المكيف فى الغرف أو الأماكن المزدحمة بالناس ، والماء فى المدن ، والأرض فى المناطق الآهلة بالسكان تنتقل من سلع حرة إلى سلع اقتصادية . كذلك فإن تغير العادات الاستهلاكية قد يحيل السلع الاقتصادية إلى سلع حرة ، كاللحوم مثلا فى مجتمع تحول أفراده إلى نباتيين .

أنواع الثروة :

ويسوقنا الحديث عن السلع إلى الحديث عن الثروة . إذ أن اصطلاح « الثروة » يحمل معنى الرصيد المخزون من السلع الاقتصادية الموجودة فى وقت معين ، سواء فى حيازة الفرد أو الجماعة . الثروة إذن تشمل كل السلع الاقتصادية ، وهى التى تتسم بالندرة النسبية ، وتتوفر لها القدرة على إشباع الرغبات بطريق مباشر أو غير مباشر ، إما فى استعمال واحد أو فى استعمالات متعددة ، وهناك أنواع ثلاثة للثروة : الثروة الفردية والثروة القومية والثروة العالمية .

وفى تعريف الثروة الفردية » فمن الملائم أن ندمج كل الحقوق التى يمتلكها الفرد إلى جانب الرصيد الذى يمتلكه من السلع الاقتصادية فى وقت معين ، أما عن الخدمات – أى السلع التى ليس لها كيان مادى أو السلع « اللامادية » فبما أنه يتم استهلاكها حالما يتم إنتاجها ، فمن البدهى

أنه لا يمكن إدماجها فى ثروة الفرد التى يرتبط معناها برصيد معين من السلع الاقتصادية فى وقت معين ، وعلى ذلك يمكن تعريف الثروة الفردية بأنها :

« رصيد السلع الاقتصادية التى يمتلكها الفرد فى وقت معين ، باستبعاد الخدمات ، زائداً الديون المستحقة للفرد على أفراد آخرين ناقصاً الديون المستحقة عليه للأفراد الآخرين »

ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن الفرد لا يستمد إشباعه الكلى من ثروته الخاصة فحسب ، بل من الثروة القومية أيضاً ، وإن لم تكن هذه جزءاً من الملكية الفردية .

أما إذا كنا ننظر إلى الثروة على أنها ثروة المجتمع بأسره ، أو ما نسميها فى أغلب الأحيان بالثروة القومية ، فيجب ألا ندمج فيها الديون الداخلية أو النقود المتداولة . ذلك أن الديون – من وجهة نظر المجتمع – ستلغى بعضها بعضاً ، أما النقود فلا يجب هى الأخرى اعتبارها جزءاً من الثروة القومية بما أنها لا تعدو أن تكون أداة تساعد على إجراء عمليات المبادلة فى الأسواق ، غير أن للذهب والفضة وضعها الخاص ، فقد يستخدمان بمثابة نقود تسمى بالمسكوكات الذهبية أو الفضية ، ولكنهما يستخدمان فى نفس الوقت كسلع تشبع رغبات معينة كالزينة أو لأغراض صناعية أخرى ، ولذلك يجب إدماجها فى الثروة القومية ، وعلى ذلك يمكن أن نعرِّف الثروة القومية بأنها :

« رصيد السلع الاقتصادية الموجودة فى الدولة فى وقت معين باستبعاد الخدمات ، زائداً الديون المستحقة للدولة على الدول الأخرى ، ناقصاً الديون المستحقة للدول الأخرى على الدولة » .

وقد تسمى الثروة القومية فى بعض الأحيان برأس المال القومى ، ولهذه التسمية أهميتها عند معالجة الثروة كجزء من الاقتصاد الكمى ، أى الاقتصاد الذى نعبّر عنه فى صورة ظواهر اقتصادية قابلة للقياس العددى .

أما إذا كانت الثروة تحمل معنى الثروة العالمية ، فإنها تشتمل على كل السلع الاقتصادية أينما وجدت فى أية بقعة فى العالم . غير أنه ينبغى أن تستبعد كل أنواع النقود الوطنية التى تستخدم كأداة لإجراء المبادلات فى أسواق العالم المختلفة ، كما تستبعد أيضاً الديون الدولية لأنها ستلغى بعضها بعضاً عند تقدير ثروة العالم بأسره .

هل الاقتصاد علم أو فن ؟

قدمنا أن المشكلة الاقتصادية تدور حول الندرة النسبية للموارد وضرورة الاختيار بين الاستعمالات البديلة لها فى تحقيق الأهداف والرغبات الإنسانية المتعددة ، وأن ثمة خصائص معينة للرغبات ، وأنواعاً معينة للسلع التى تشبع هذه الرغبات ، ومعانى مختلفة للثروة من وجهة نظر الفرد أو الجماعة أو العالم بأسره ، وينبغى علينا الآن أن ننتقل إلى البحث فيما إذا كان الاقتصاد علماً أو فناً ؟ وهو جدل طالما احتدم بين الكتاب الاقتصاديين .

يمكن القول بوجه عام إن أية دراسة علمية منظمة لابد أن تتسم أولا بصفة شخصية هى الحيدة وبصفة موضوعية هى الدقة فى البحث التجريبى أو التجريد فى التحليل المنطقى النظرى . ولا تعنى صفة الحيدة فى البحث العلمى أن يكون الباحث العلمى بالضرورة مخلوقاً خارقاً للعادة ، مجرداً من كل المشاعر ، والأحاسيس والعواطف المتميزة ، بل كل ما فى الأمر أن الباحث – فيما يتعلق بموضوع الدراسة – لابد أن يستبعد كل ميل أو انحراف متعمد نحو فروض أو نتائج معينة .

ومن الميسور إلى حد كبير أن تتحقق هذه الحيدة فى دراسة العلوم الطبيعية ، إذ يدل اكتشاف بعض القوانين الطبيعية الأساسية على أنه لم

يكن ثمة أى أثر محسوس لنزعة التحيز فى غمرة هذه الدراسات ، وهذا أمر واضح . فدراسة اللوغاريتمات أو قانون الجاذبية لا تتأثر كثيراً بوجهات نظر الباحث الرياضى أو الطبيعى عن نظام الملكية الخاصة أو نظام الإرث مثلا كدعامة من دعائم النظام الاجتماعى ، أما فى الدراسة الاقتصادية كفرع من فروع العلوم الاجتماعية ، فالروح العلمية التى تقوم على الحيدة أكثر صعوبة فى توخيها . ويتضح ذلك ، لو أننا أدركنا الفارق الكبير بين كل من مجال دراسة العلوم الطبيعية ومجال دراسة العلوم الاجتماعية ، إذ أن العلوم الطبيعية تبحث فى سلوك الطبيعة ، وهو سلوك ثابت بوجه عام . أما العلوم الاجتماعية فهى تبحث فى النواحى المختلفة للسلوك الإنسانى ، وهو سلوك دائم التغير ، وأما الاقتصاد بالذات – كأحد هذه العلوم الاجتماعية – فإنه يتعلق بالسلوك الاقتصادى للإنسان الذى يستهدف دائماً إشباع الرغبات الإنسانية بالوسائل النادرة فى إطار من تنظيمات اجتماعية معينة ، ولا مراء فى أن الأفكار الخاصة بالباحث الاقتصادى عما هو مرغوب وما هو غير مرغوب فى موضوع هذه الدراسة لابد أن تتدخل إلى حد ما فى طريقة معالجته لمادة البحث .

ولذلك فلا مناص للباحث الاقتصادى من أن يجهد نفسه فى الفصل بين تحليله النظرى المحايد عما هو كائن فعلا وبين آرائه الشخصية عما يجب أن يكون ، والتحليل النظرى هو دراسة إيجابية للاقتصادى بوصفه اقتصاديًّا ، أما الآراء الشخصية التى قد يدمجها فى تحليله النظرى فهى دراسة

غير إيجابية للاقتصادى بوصفه اجتماعياً . كما أن الدراسة الأولى تتناول النظرية الاقتصادية ، أما الدراسة الثانية فتتناول الرفاهية الاقتصادية .

ولننتقل بعد ذلك إلى العامل الثانى من العاملين اللذين يحددان طبيعة الدراسة العلمية – وهو العامل الموضوعى – ونعنى بذلك صفة المادة التى يتوافر الباحث على دراستها . إلى أى حد يمكن لمادة البحث أن تكون قادرة على إيراد تعميمات سليمة المبنى أو قوانين قابلة للتطبيق العام فى جميع الظروف ؟ وإلى أى حد يمكن للفروض والنتائج التى تحتويها هذه القوانين أن تكون قادرة على التعبير الكمى ؟

نحن نعرف أن مادة العلوم الطبيعية تتسم بصفة الدقة فى المعنى المتقدم ، فلقد طورت هذه العلوم عدداً كبيراً من القوانين التى تتعلق دائماً بالقياس الكمى لمادة البحث وباكتشاف العلاقات التى يمكن التعبير عنها كميًّا . ويتعلق نشاط العالم الطبيعى بثلاث مراحل ، إذ يبدأ أولا بمشاهدة مادته فى ظروف معينة – وهى ظروف يمكن له أن يخلقها فى المعمل – كدرجة الحرارة أو الضغط الجوى ، ومن ثم فهو قادر على إيضاح الخصائص التى تتسم بها مادته ، ويصل إلى نتائج يؤيدها مباشرة برهان التجربة المعملية ، كأن يصل مثلا إلى أن حجم أى غاز مضروباً فى ضغطه يساوى دائماً كمية ثابتة . هذه هى ظاهرة طبيعية توضح علاقة ثابتة معينة بين حجم الغاز وضغطه ، ولا يصل العالم الطبيعى إلى مثل هذه العلاقة إلا فى ضوء التجربة المعملية ، بمعنى أنه يعزل جميع المؤثرات

الأخرى عن هذه الظاهرة – بأن يثبت درجة الحرارة مثلا – ثم يغير من حجم الغاز فى محاولات متكررة ليصل إلى نتائج هذا التغيير على ضغط هذا الغاز . أما المرحلة الثانية لنشاط العالم الطبيعى فهى إعادة فحص وقياس وتبويب الظاهرة الطبيعية التى عرفها من قبل . وأما المرحلة الثالثة والأخيرة فهى استخلاص النتائج التجريبية لتصبح بعد ذلك مادة خاماً لصنع القوانين الطبيعية ، على أن تخضع هذه القوانين للتجربة المعملية مرة ثانية . وعلى ذلك فإن قوانين العلوم الطبيعية تتسم بالدقة بوجه عام ، بمعى أن النتائج التى تتضمنها هذه القوانين ستكون دائماً نفس النتائج ، إذا كانت الظروف التى تكتنف الظاهرة الطبيعية واحدة .

هذه الطريقة التجريبية يتعذر تطبيقها فى مجال البحث الاقتصادى إذ ليس لدى الاقتصادى معمل يمكن أن يقوم فيه بالتجربة كما أن مادة دراسته دائمة التغير . وبعبارة أخرى فالصعوبة التى تكتنف الطريقة التجريبية فى البحث الاقتصادى هى أنه لا يمكن قط الوصول إلى نتائج سليمة قابلة للتعميم ، إذ مهما تكن هذه النتائج فهى لا محالة مقيدة بوقت حدوثها ومكانه والظروف المحيطة بها . وما دامت هذه الظروف متعددة وعلاقاتها معقدة ، فمن المتعذر بوجه عام أن نذكر فى كثير من الدقة ، أياًّ من الأسباب الكثيرة الممكنة قد أدى فى الواقع إلى نتيجة معينة ، بل من غير المحتمل أن نفس المجموعة من الظروف التاريخية ستتكرر دائماً على نفس الوتيرة .

ومع ذلك فإن وجود « العامل الإنسانى » فى الدراسة الاقتصادية لا يعنى أنها لا تتسم بالدقة التى تميز قوانين العلوم الطبيعية ، تلك العلوم التى يمكن فيها القياس الكمى بدقة كبيرة . إذ لو صيغت « قوانين » الاقتصاد صياغة سليمة ، فقد لا تكون مجرد تجميع لحالات خاصة من أحوال السبب والنتيجة ، بل يكون لها تطبيق عام فى أى وقت معين ، وعلى أية جماعة معينة ، ومن ثم تستوفى الدراسة الاقتصادية الخاصية الرئيسية للعلم ، أى أن قوانينه لابد أن تكون مشتقة من التجربة والمشاهدة ، دقيقة فى نتائجها ، عامة فى تطبيقاتها . وطالما كانت هذه هى طبيعة قوانين أية دراسة فمن الممكن استخدام هذه القوانين فى التنبؤ بمجريات الأحداث فى المستقبل و « التنبؤ » هو الخاصية الثانية للعلم إلى جانب الخاصية الأولى وهى « الدقة » .

ولكن إذا كان الاقتصاد علماً يتضمن قوانين دقيقة النتائج عامة التطبيق فكيف يستخلص العالم الاقتصادى قوانينه هذه ، إذا تعذر عليه اتباع الطريقة التجريبية ؟ هناك بعض المدارس الاقتصادية — كالمدرسة التاريخية مثلا — التى توحى بأنه ، وإن كان العالم الاقتصادى عاجزاً عن القيام بالتجربة فى معمله الخاص كالعالم الطبيعى ، إلا أنه يستطيع أن يجمع البيانات عن الظواهر الإقتصادية من واقع مشاهداته ، وأن يمضى قدما فى الكشف عما إذا كانت هذه البيانات تفصح عن سمات مشتركة أو علاقات متكررة . هذه فى الواقع هى « الطريقة الاستقرائية » فى البحث

الاقتصادى . وقد اتبعت فعلا فى الوصول إلى بعض القوانين الاقتصادية ، مثل قانون إنجل فى توزيع الإنفاق ، وقانون باريتو فى تفاوت الدخول ، وقانون مالتس فى السكان . ومع ذلك فلا يمكن أن تدعى هذه القوانين درجة الدقة والتعميم التى يمكن أن تدعيها القوانين الطبيعية .

طريقة التجريد فى البحث الاقتصادى :

لابد إذن أن يلجأ الاقتصادى إلى طريقة أخرى فى البحث أكثر جدوى ، إذا كان لا يستطيع القيام بالتجربة – طريقة التجريد على وجه التحديد . إذ يمكن للاقتصادى بموجب هذه الطريقة الذهنية أن يتجرد من حقائق العالم الواقعى ، ويمضى فى دراسة حقيقة أو حقيقتين أو أكثر بمعزل عن الحقائق الأخرى . وبعبارة أخرى يفترض هذا الباحث الاقتصادى ثبات كل الحقائق الأخرى بما ينطوى عليه هذا الافتراض من انعدام تأثيرها على الظاهرة موضوع البحث . ثم يمضى على أساس هذا التجريد النظرى فى البحث فى علاقة اقتصادية معينة ، كالعلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وبين سعر هذه السلعة فى سوقها الخاصة .

ومن الواضح أن النتائج التى يحصل عليها الباحث الاقتصادى بموجب هذه الطريقة ستكون صحيحة دائماً ، طالما استخدم التحفظ المعروف فى الدراسة الاقتصادية بعبارة « مع بقاء الأشياء الأخرى على

حالها » وإنما على شريطة أن يتم اختيار الحقائق المعزولة اختياراً سليماً ، وأن يكون الباب مفتوحاً للرجوع ثانية إلى تعقيدات العالم الحقيقى . إذ أن هذه القوانين « المثالية » للاقتصاد لا تعبر إلا عن اتجاهات معينة يمكن توقعها فى ظل تأثير تلك العوامل التى أخذها الباحث الاقتصادى موضع الاعتبار وحدها ، مما يدعو إلى ضرورة تعديل هذه الاتجاهات فى عالم الحقيقة ، وذلك بإدماج كل العوامل الأخرى التى أهملها التحليل التجريدى النظرى ، والتى تضمنتها العبارة المألوفة « مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها » وغنى عن البيان أن الفروض والنتائج تكوّن النظرية الاقتصادية ، وأن الاقتصادى يستخلص النتائج من واقع الفروض على أساس التسلسل المنطقى السليم . هذه هى « الطريقة الاستنباطية » فى البحث الاقتصادى ، ولذلك يمكن القول بأن الدراسة الاقتصادية هى دراسة تطبيقية فى علم المنطق .

رأينا إذن أن أية دراسة علمية منظمة لابد أن تتحدد على أساس عاملين : أحدهما شخصى وهو الجيدة ، والآخر موضوعى وهو الدقة ، بما ينطوى عليه ذلك من عمومية تطبيق قوانين العلم وإمكان التنبؤ بأحداث المستقبل على هدى هذه القوانين . كما رأينا أن التجريد صفة من صفات العلم الاجتماعى الذى يدرس سلوك الإنسان فى شتى نواحيه ، بما ينطوى عليه ذلك من اتباع الطريقة الاستنباطية أو المنطقية فى الوصول إلى قوانين هذا العلم ، وعلى ذلك يمكن النظر إلى الاقتصاد كدراسة اجتماعية لنوع

معين من السلوك الإنسانى – على أنه دراسة علمية منظمة تنطوى على عاملى الحيدة والدقة فى المعنى السابق وأن هذه الدراسة تسلك أحد سبيلين للوصول إلى قوانينها : الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية . فإذا استخدم الاقتصادى الطريقة الاستنباطية ، فإنه يأخذ فروضاً أساسية عامة معينة على علاتها فى بداية البحث ، ثم يصل من واقع هذه الفروض بالتسلسل المنطقى إلى فروض ونتائج أخرى يمكن تطبيقها فى وصف السلوك الاقتصادى للإنسان أو الاسترشاد بها فى تقرير سياسة معينة أو حل مشكلة اقتصادية معينة . أما « الطريقة الاستقرائية » فهى منطوية على محاولة الوصول إلى حقائق أساسية عامة عن طريق جمع وبحث وتبويب حقائق معينة واستخلاص علاقة معينة بين ظاهرتين أو أكثر من الظواهر الاقتصادية ، وكما أوضحنا فيما تقدم فإن هذه الطريقة لا تقوم على مشاهدة التجربة المعملية كما هو الحال فى العلوم الطبيعية ، وإنما على مشاهدة الحقائق كما تسجلها الأحداث التاريخية للظواهر الاقتصادية ، وبعبارة أخرى فلا تقوم هذه الطريقة على تجارب المعمل ، وإنما على تجارب الماضى فيما يتعلق بالسلوك الاقتصادى .

لقد كان تقدم علم الاقتصاد بالذات فى المائتى سنة الأخيرة قائماً على المزج بين الطريقتين ، وإن بدا واضحاً فى فترات معينة بالذات أن الاهتمام كان مركزاً على إحدى الطريقتين دون الأخرى ، كانت المدرسة الإنجليزية الكلاسيكية مثلا – ومن أعلامها آدم سميث ودافيد ريكاردو

وجون ستيوارت ميل وتوماس روبرت مالتس – تمضى فى بحثها الاقتصادى على أساس الطريقة الاستنباطية ، إذ كانت نتائج هذه المدرسة فى معظمها تنبنى على تعميمات معينة كافتراض أن الإنسان يستلهم فى سلوكه وجه « المصلحة الذاتية » سواء كان بوصفه منتجاً أو مستهلكاً ، وأن حرية السلوك على أساس هذه المصلحة الذاتية تنتج أعظم الخير لأكبر عدد من الناس . أما المدرسة التاريخية فقد قامت دعائمها ، كما قدمنا ، على أساس الطريقة الاستقرائية فى البحث العلمى ، إذ كان اقتصاديو هذه المدرسة يبغضون استخدام السلسلة الطويلة من التفكير الاستنباطى الذى كان عزيزاً على قلوب الكتاب الكلاسيك ، لقد أشار أقطاب هذه المدرسة التاريخية من الاقتصاديين الألمان إلى خطر الاعتماد على الفروض العامة التى قد تكون منقوصة أو تبرهن فيما بعد على أنها خاطئة ، كما أكدوا على أهمية الحقائق المشاهدة فعلا من واقع الأحداث الاقتصادية التاريخية . ومع ذلك فقد يمكن القول بأن الاقتصاد كاد يغدو دراسة وصفية على أيدى هؤلاء الكتاب التاريخيين ، ولم يعد تلك الدراسة المنطقية البحتة التى تميز علم الاقتصاد فى إطاره العام الحديث .

أما الاقتصاديون المحدثون فإن بعضهم يؤكد على الناحية الاستنباطية فى البحث الاقتصادى ، وإن كان بعضهم الآخر ينزع إلى الناحية الاستقرائية ، أما معظم الاقتصاديين فإنهم عادة ما يمزجون بين الطريقتين تلافياً لمخاطر كل منهما – المخاطر المتأصلة فى الفروض الأساسية التى تقوم

عليها الطريقة الاستنباطية ومخاطر النقص فى الإشارة إلى الحقائق الهامة التى تقوم عليها الطريقة الاستقرائية فى البحث . ومع كل ذلك يوافق كثير من الكتاب المحدثين على ما قرره جون ماينارد كينز – أحد أعلام الاقتصاديين فى القرن العشرين – من أن « النظرية الاقتصادية لا تقدم مجموعة من النتائج المستقرة التى يمكن تطبيقها مباشرة على مسرح السياسة العملية ، إنها طريقة وليست عقيدة ، جهاز عقلى وليست أداة فكرية تساعد حائزها على استخلاص النتائج الصحيحة » . ويعنى ذلك أن الاقتصاد أكثر من مجرد جمع القوانين التى قد نسترشد بها فى وصف السلوك الاقتصادى أو حل المشكلات العملية ، بل إنه جهاز علمى أو نظام ذهنى قائم على المنطق السليم . ولذلك إذا واجه الاقتصاديون الأوضاع الفعلية للحياة الاقتصادية المعقدة ، فلا يمكن استخدام هذا الجهاز العلمى وحده أو تطبيقه تطبيقاً مباشراً ، بل لا مناص لهؤلاء من أن يلجئوا إلى المعرفة العامة بالسلوك الإنسانى من شتى نواحيه ، ومع أن هذه المعرفة غير دقيقة علمياً ، إلا أنها تساعد كثيراً فى تكوين آراء شخصية سديدة حول هذا العالم الاقتصادى المعقد وفى دقة التنبؤات عن مستقبل الأحداث الاقتصادية .

ومن هنا تبدو أهمية الدراسة الاقتصادية إذ أنها تقدّم مجموعة من المبادئ أو الفروض والنتائج ، أو النظريات التى تأتى على وصف السلوك

الاقتصادى فى مختلف النواحى ، فضلا عن استخدام هذه النظريات كإحدى الأدوات الفكرية التى تساعد على حل المشكلات الاقتصادية العملية .

علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى

لقد أشرنا فيما تقدم إلى أن الاقتصادى قد يلجأ إلى الاستعانة بالفروع الأخرى للمعرفة الإنسانية فى سبيل حل أية مشكلة من مشكلات الحياة الاقتصادية المعقدة . وإذ ينتهج الاقتصادى هذا السبيل ، فإننا نجده يجمع بين التجريد النظرى البحت الذى تقوم عليه الدراسة الاقتصادية كأداة فكرية وبين المعرفة بالشئون الإنسانية الأخرى ، فيجمع بذلك بين دوره كعالم اقتصادى وبين دوره كباحث اجتماعى ، ويسوقنا ذلك إلى البحث فى حقيقة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى . وفى صدد البحث فى طبيعة هذه العلاقة فلا مناص من تجريد العالم الاقتصادى من كل صفة أخرى سوى أنه عالم اقتصادى لا يعنى إلا بمجال دراسته .

وفى صدد العلاقة بين « الاقتصاد وعلم الأخلاق » فإن الاقتصادى بوصفه اقتصادياً لا يعنى إلا بمشكلة الندرة والاختيار بين الاستعمالات البديلة لوسائل إشباع الرغبات الإنسانية المتعددة والمتنافسة — لا يعنى مثلا بما إذا كانت هذه الوسائل النادرة سلعاً نافعة أو ضارة من الوجهة الصحية (المشروبات الروحية) ، أو ما إذا كانت سلعاً محرمة أو غير محرمة بمقتضى القانون (المواد المخدرة) أو ما إذا كانت دوافع السلوك

الاقتصادى تتفق أو تتنافى مع المبادئ الأخلاقية (الجشع أو المخادعة أو الانتهازية فى عمليات المبادلة أو الربا فى عمليات الإقراض والاقتراض) . هذا التمييز بين ما هو أخلاقى وبين ما هو غير أخلاقى فى أى سلوك اقتصادى لا يدخل فى دائرة اختصاص العالم الاقتصادى ، بل هو مجال دراسات اجتماعية أخرى ، ولا يعنى ذلك أن الاقتصادى لا يقيم وزناً لكل هذه النواحى الأخلاقية ، بل كل ما هنالك أن هذه الاعتبارات جميعها لا تدخل فى دائرة اختصاصه ، فهو يترك مجال البحث فيها لغيره من الباحثين الاجتماعيين . والخلاصة أن ما يهم الاقتصادى بوصفه اقتصادياً هو البحث فى مختلف الطرق التى يمكن بموجبها استخدام الموارد أو الوسائل النادرة على أفضل صورة ممكنة لتحقيق أهداف وغايات معينة ، طالما يتم اختيارها بمعرفة الجماعة ، ولكنه لا يذكر شيئاً عما يجب اختياره من أهداف وغايات ، فهو إخصائى فى وسائل تحقيق الأهداف ، لا فى اختيار هذه الأهداف .

وفى صدد العلاقة بين « الاقتصاد وعلم السياسة » فإن السياسى لا يعنى إلا بالتنظيمات ومبادئ الحكم ، وهو يدرس – من بين هذه المبادئ – الطريقة التى يمكن بموجبها وضع القرارات فيما يتعلق بالأهداف الأساسية للجماعة ، إن قرار إعلان الحرب مثلا هو قرار سياسى يرسم هدفاً معيناً لجماعة معينة ، إلا أنه يحمل فى طياته كثيراً من الحقائق والنتائج الاقتصادية الهامة . إذ حالما يصدر هذا القرار ، فإن الاقتصادى يلبى نداء

صانع القرار السياسى ليسدى إليه النصح فى كيفية تحقيق هذا الهدف من الناحية الاقتصادية ، وبعبارة أخرى فهو يوضح كيفية تعبئة موارد الجماعة فى سبيل المجهود الحربى ، وكيفية استخدام الأسلحة الاقتصادية المختلفة فى تحطيم القوى الاقتصادية والمعنوية للعدو. بل ربما يقدم الاقتصادى النصح قبلما يصدر هذا القرار السياسى لتفسير الحقائق الاقتصادية الضمنية التى ينطوى عليها مثل هذا القرار.

وفى صدد العلاقة بين « الاقتصاد وعلم النفس » ، فإن الاقتصادى لا يعنى بعلم النفس كدراسة اجتماعية أخرى تدرس المشاعر والأحاسيس الداخلية للفرد كحافز يفسر سلوكه الخارجى العام . إذ يأخذ الاقتصادى السلوك الخارجى للأفراد كما هو وعلى علاته ، فلا يبحث فيما يكمن وراء هذا السلوك من دوافع داخلية . فإذا ارتفع سعر البن مثلا ، فكل ما يمكن أن يستخلصه الاقتصادى من نتائج هو أن استهلاك البن سيهبط إلى حد معين مع كل ارتفاع معين فى سعره ، وتنبنى هذه النتيجة بطبيعة الحال على أساس الحقائق المشاهدة والمعرفة العامة برد الفعل الذى يحدثه ارتفاع سعر البن فى سلوك الأفراد كمستهلكين لهذه السلعة ، أما حالتهم النفسية عند ارتفاع السعر فلا اعتبار لها فى نظر الاقتصادى.

والخلاصة أن الاقتصادى لا يبحث فى فائدة أو ضرر أية سلعة اقتصادية أو الجانب الأخلاقى لها من وجهة نظر الجماعة ، ولا فى اختيار الأهداف الأساسية لهذه الجماعة ، ولا فى المشاعر والأحاسيس الداخلية

لأفرادها بالنسبة للسلع . هذه هى وظائف العالم الأخلاقى والنفسى والسياسى أما العالم الاقتصادى فهو محايد فى كل هذه النواحى ، وإذا أصدرت السلطات السياسية أى قرار على أسس غير اقتصادية فلا مفر من أن يتقبل الاقتصادى هذا القرار على أنه هدف من الأهداف التى لا دخل له فى اختيارها ، وإن كان له دوره الهام فى كيفية تحقيق هذا الهدف .

ماهية النظام الاقتصادى :

رأينا إذن أن لكل مجتمع رغبات متفاوتة الدرجات فى سلع وخدمات كثيرة ورصيد من الموارد التى يمكن تخصيصها للحصول على الأشياء التى يرغب فيها أفراد المجتمع ، ومعرفة فنية معينة عن كيفية تحويل الموارد إلى سلع وخدمات . ومهمة أى نظام اقتصادى هو الجمع بين الرغبات والموارد والمعرفة على أعلى مستوى ممكن من الكفاية ، ولأداء هذه المهمة لابد أن توجد بعض التنظيمات التى تتناول إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات ، وهذه التنظيمات الاقتصادية من منشآت إنتاجية وأسواق لمختلف أنواع السلع والخدمات ومؤسسات مالية ومصرفية هى من الأهمية بمكان ، إذ لا يوجد أى مجتمع قد بلغ فى ثرائه الحد الذى يكفى لإشباع كل رغباته .

ومن الجلى أن عجز أى مجتمع – مهما يبلغ مدى ثرائه – عن تزويد

أفراده بكل ما تهفو إليه نفوسهم من سلع وخدمات إنما يتأصل فى ندرة الموارد أو وسائل الإشباع ، والندرة كما قدمنا جوهر المشكلة الاقتصادية . ويرجع تاريخ هذه المشكلة إلى بدء ظهور الإنسان على البسيطة ، وهى لا تزال باقية ، وستظل كذلك ، مع كل تقدم كبير فى العلم أو فى كفاية التنظيمات الاقتصادية . ولا يعنى ذلك فشل التنظيم الاقتصادى فى إشباع الرغبات ، بل كل ما يعنيه حقاً هو التوسع المطرد فى هذه الرغبات ، فالإنسان ينزع دائماً إلى اشتهاء مالا يتوافر لديه ، وإذا أشبع رغبة ، بطريقة أو بأخرى ، فسرعان ما يتجه الى اشباع رغبة أو رغبات أخرى ، مما يحق معه القول بأن النظام الاقتصادى يملى على الناس دائماً خلق ندرات جديدة .

وعلى أية حال فمن الممكن تقسيم مهمة النظام الاقتصادى إلى أربع وظائف : تقرير الأهداف الإنتاجية ، وتخصيص الموارد الإنتاجية ، وتوزيع الناتج الكلى ، وقابلية التغير والقدرة على النمو . وبادئ ذى بدء لابد للمجتمع الاقتصادى أن « يقرر الأهداف الاقتصادية » التى يسعى إلى تحقيقها . وهذه مهمة ذات شقين : تحديد السلع التى يرغب المجتمع فى إنتاجها ، وتحديد كمية كل سلعة منها . ولا تنطوى صعوبة هذه المهمة على أن ثمة آلافاً من السلع والخدمات التى يرغب فيها المجتمع الحديث وتدور حولها عجلته الإنتاجية ، بل إن ثمة علاقات متبادلة معقدة بين كثير من السلع ؛ فلابد مثلا أن تكون منتجات الحديد الزهر متناسبة فى

كمياتها مع منتجات الصلب ، إذ أن منتجات الحديد هى المادة الخام لمنتجات الصلب .

ولابد للمجتمع الاقتصادى أن « يخصص موارده الإنتاجية المحدودة» بين المنتجات المختلفة وبين الوحدات الإنتاجية المختلفة بالطريقة التى يتسنى معها الحصول على أكبر كمية من المنتجات التى يرغب فيها المجتمع ، وذلك مع أخذ مستوى المعرفة الفنية فى الاعتبار. ويجب ألا يغرب عن البال أن تخصيص الموارد ليس فى أساسه مسألة فنية ، إذ أن ثمة طرقاً فنية كثيرة لإنتاج أية سلعة ، بل هو عملية اقتصادية ، لأن الاقتصادى يتخير من بين الطرق الفنية الكثيرة لإنتاج السلعة تلك الطريقة التى تحقق أقصى قدر من الكفاية الإنتاجية ، بمعنى أنها تنتج ناتجاً معيناً من السلعة بأقل نفقة ممكنة .

ولابد فى النظام الاقتصادى من أن يتم « توزيع الناتج الكلى من السلع والخدمات » بين أفراد المجتمع الذين أسهموا فى إنتاجه ، ويتخذ هذا التوزيع شكل الأنصبة النقدية الموزعة مثل الأجور التى يتقاضاها العمال ، والفوائد التى يتقاضاها أصحاب رءوس الأموال ، والريع الذى يتقاضاه ملاك الأرض ، والربح الذى يظفر به المنظمون (رجال الأعمال) الذين يتحملون عبء المخاطرة فى المشروعات الإنتاجية فى مختلف الأنشطة الاقتصادية ، أما تركيب السلع والخدمات التى تدخل فى كل نصيب ، فمرده إلى تفضيلات كل فرد يحصل على نصيبه من الناتج

الكلى فى صورة عائد نقدى (أجر أو فائدة أو ريع أو ربح) ، وهذا العائد النقدى هو فى حقيقته قوة شرائية عامة يمكن أن يوجهها لشراء سلعة من السلع هى أكثر السلع رغبة لديه حسب سلم تفضيله ، هذا هو الاقتصاد النقدى كما نعرفه فى المجتمع الحديث ، أما فى الاقتصاد الطبيعى فى المجتمعات البدائية التى لا تستخدم النقود كأداة فى تحديد القيم النسبية للسلع والخدمات الإنتاجية للموارد ، فقد تتخذ الأنصبة الموزعة شكل مقادير محددة من كل سلعة لكل فرد من أفراد المجتمع .

وأخيرا فلابد «أن يكون النظام الاقتصادى قابلا للتغير ، قادراً على النمو» ، فمن الواضح أن نمو الاقتصاد القومى خاصية مرغوبة وضرورة ملحة فى المجتمع المتطور ، إذ من الضرورى جدًّا إذا كان السكان يتزايدون بمعدل سريع يكون النظام الاقتصادى قادراً على إنتاج سلع جديدة ، وإحداث التغييرات المرغوبة فى الناتج الكلى واتباع الأساليب المتطورة فى الإنتاج ، وفى تطوير الموارد الاقتصادية وغزو الأسواق الجديدة ، وفضلا عن ذلك فلابد أن يكون النظام الاقتصادى من المرونة بحيث يتكيف دائماً مع كل ما يطرأ من تغيرات خارجية قد تفرض عليه ، كتلك التى قد تطرأ على هيكل التجارة الخارجية أو التغيرات التى تنشأ من تحول الاقتصاد القومى من ظروف السلم إلى ظروف الحرب ، أو من ظروف الحرب إلى ظروف السلم .

دور جهاز الأسعار
فى سير النظام الاقتصادى

هذه هى الوظائف الأربع التى يضطلع بها أى نظام اقتصادى ، غير أن السؤال المطروح الآن هو : كيف يؤدى هذا النظام مهمته الأساسية فى تقرير أهدافه وتخصيص موارده وتوزيع ناتجه الكلى ونموه المطرد وقابليته للتغير مع كل تغير فى الظروف الداخلية والخارجية ؟ هناك كما قدمنا تنظيمات اقتصادية معينة – منشآت وأسواق ومؤسسات مالية ومصرفية – تتولى فيما بينها تنفيذ هذه المهام ، ولكنها تعتمد فى تنفيذها على آلية جهاز الأسعار .

وأول مهمة لجهاز الأسعار هى تحديد القيم النسبية لمختلف السلع والخدمات ، فلو كان سعر سلعة ما خمس وحدات من النقود لكل وحدة منها وسعر سلعة أخرى عشر وحدات من النقود لكل وحدة منها ، فإن جهاز الأسعار يدل على أن قيمة كل وحدة من السلعة الأولى نصف قيمة كل وحدة من السلعة الثانية ، أى أنه من الممكن استبدال كل وحدتين من السلعة الأولى بوحدة واحدة من السلعة الثانية . ولو اتبعنا هذا التحليل بالنسبة لجميع السلع ، فإن جهاز الأسعار يمكن أن يستخدم فى تحديد قيمة كل سلعة ، أو قوتها التبادلية ، بالنسبة لجميع السلع الأخرى ، وذلك على أساس أن سعر السلعة هى قيمتها معبراً عنها بعدد

معين من وحدات النقود ، أو بعبارة أخرى أن النقود تستخدم كمقياس لقيمة أية سلعة أو قوتها التبادلية إزاء السلع الأخرى ، كما أنها تستخدم كأداة لتبادل السلع بعضها بعضاً ، ومن هنا فإذا كان المستهلكون ينفقون دخولهم النقدية التي يكونون قد حصلوا عليها بوصفهم منتجين للسلع وذلك في صورة عوائد أو أنصبة موزعة كما سبق البيان وأن هذه الدخول تنفق على شراء السلع ، فمن الواضح أنهم يقدمون عادة أسعاراً مرتفعة من أجل اقتناء السلع التي تشتد رغبتهم فيها ، وأسعاراً منخفضة من أجل اقتناء السلع التي تضعف رغبتهم فيها ، وإذا كان سلوك المنظمين ينحدر عادة بدافع الرغبة في الحصول على أقصى الربح ، فلا مناص من أن يوجهوا جهودهم الإنتاجية لتلك السلع التي تشتد رغبة المستهلكين فيها وترتفع أسعارها نسبياً تبعاً لذلك . ومن هنا يبدو واضحاً أن جهاز الأسعار هو الأداة التي يستخدمها المجتمع في تحقيق أهدافه من حيث تحديد السلع التي يرغب في إنتاجها بموارده المحدودة وتحديد كمية كل سلعة منها .

هذا من ناحية الأهداف الإنتاجية ، أما من ناحية تخصيص الموارد فجهاز الأسعار يتولى هذه المهمة أيضًا عند مستويات ثلاثة : التخصيص فيما بين الصناعات ، والتخصيص فيما بين المنشآت داخل الصناعة الواحدة ، والتخصيص داخل كل منشأة من منشآت الصناعة . عند المستوى الأول فإن ارتفاع أسعار بعض المنتجات يمكّن المنظمين في الصناعات التي تختص بإنتاجها من أن يدفعوا أسعاراً مرتفعة (عوائد أو

دخول) لخدمات الموارد الإنتاجية ، مما يتيسر معه سحب الموارد من الصناعات التى تكون رغبة المستهلكين فى منتجاتها أقل إلحاحاً إلى الصناعات التى تكون رغبتهم فى منتجاتها أكثر إلحاحاً ، أما عند المستوى الثانى فالمنشآت التى تكون أكثر ارتفاعا فى مستوى الكفاية الإنتاجية تستطيع أن تدفع أسعاراً أكثر ارتفاعاً لخدمات الموارد الإنتاجية أو تبيع منتجاتها بأسعار أكثر انخفاضاً للمستهلكين ، ومن ثم تتوسع فى الإنتاج على حساب المنشآت الأخرى الأقل مستوى فى الكفاية الإنتاجية . وهذا يعنى أن الموارد تنتقل من منشاة إلى منشأة أخرى نتيجة لانكماش الإنتاج فى الأولى وتوسع الإنتاج فى الثانية ، وهكذا يتم تخصيص الموارد فيما بين المنشآت فى الصناعة الواحدة .

أما عند المستوى الثالث فالمنظم فى أية منشأة يسعى دائماً إلى الحصول على أرخص مجموعة من الموارد الإنتاجية التى يمكن أن تسهم بخدماتها فى إنتاج كمية معينة من السلعة ، فلو افترضنا أن المنظم يستطيع أن ينتج عددا معيناً من وحدات السلعة إما بوحدة من رأس المال وثلاث وحدات من العمل ، وإما بوحدتين من رأس المال ووحدة واحدة من العمل ، وكانت المجموعة الأولى أقل تكلفة من الثانية ، فلابد أنه يفضل الأولى على الثانية فى إنتاج هذا العدد المعين من وحدات السلعة ، أى أنه يفضل استخدام القليل من رأس المال والمزيد من العمل ، أو أنه يقوم بإحلال العمل محل رأس المال ، وهكذا نجد أن جهاز الأسعار فى النظام الاقتصادى الحر

يخصص الموارد كذلك داخل كل منشأة من المنشآت .

ولا يقف دور جهاز الأسعار عند تحديد الأهداف الإنتاجية وتخصيص الموارد ، بل إنه يلعب دوره أيضاً فى توزيع الناتج الكلى الذى أسهمت الموارد فى إنتاجه ، إذ أن هذا التوزيع يتم كما ذكرنا فى صورة عوائد أو دخول نقدية (أجور ، ريع ، فوائد ، أرباح) تؤول إلى أصحاب هذه الموارد ، وتتوقف هذه العوائد أو الدخول النقدية على عاملين : توزيع ملكية الموارد بين أفراد المجتمع وعلى إنتاجية كل مورد منها ، فمالك الأرض مثلا يتقاضى الريع لأنه يملك الأرض التى يمكن أن يقدمها فى صدد إنتاج أيه سلعة أو خدمة ، والعامل يتقاضى الأجر لأنه يملك خدمة العمل التى يمكن أن تقدم خدمة إنتاجية معينة . وهنا فإن الريع هو سعر خدمة الأرض كمورد إنتاجى والأجر هو سعر خدمة العمل كمورد إنتاجى آخر . أما تحديد الريع أو الأجر ، أى السعر المدفوع لاستخدام مورد الأرض أو مورد العمل ، فيتوقف على قوة الطلب على المورد ، وهذا يتوقف بدوره على مدى إنتاجية المورد إذا كان سعر خدمة المورد هو العائد أو المكافأة التى يتقاضاها صاحب المورد فى نظير إسهام خدمة مورده فى إنتاج كمية معينة من سلعة ذات قيمة معينة فإن هذا التخصيص الذى يتولاه جهاز الأسعار لابد أن يدفع إلى الارتفاع بإنتاجية خدمة المورد إذ يتوقف عليها العائد أو المكافأة التى تعود إلى صاحب المورد كما أنه يدفع – عن طريق الفوائد والأرباح – إلى تشجيع تراكم رأس المال والمحافظة

عليه ، غير أن أكثر وظائف جهاز الأسعار أهمية فى صدد التوزيع هى أنه يقدم أكثر المكافآت سخاء للمنظمين الأكفاء وأنه يوقع أكثر العقوبات وقعاً على المنظمين الفاشلين .

أما دور جهاز الأسعار فى تكييف وتعديل النظام الاقتصادى بما يتلاءم مع مقتضيات التغير فى الطلب على السلع ، وفى الموارد وفى مستوى المعرفة الفنية فأمره واضح كذلك ، فلو زاد طلب المستهلكين على سلعة ما وقل طلبهم على سلعة أخرى ، نتيجة لتغير أذواقهم ، فإن ارتفاع سعر السلعة الأولى يجعلها أكثر ربحية فى فروع الصناعة ، كما أن الارتفاع النسبى للأجور فى الصناعة المنتجة للسلعة الأولى تجعل الأعمال فى هذه الصناعة أكثر جاذبية للعمال ، وأن الارتفاع النسبى للأرباح فى هذه الصناعة يجذب إليها المنظمين الجدد ورءوس الأموال الجديدة . أما إذا قلت كمية أحد الموارد الإنتاجية فى المجتمع نتيجة لكارثة طبيعية أو تقلبات جوية أو عوامل بيئية فإن ارتفاع سعر هذا المورد سيرغم الأفراد على استعمال الموارد البديلة ، كما أن ارتفاع أسعار المنتجات التى تدخل هذه الموارد فى إنتاجها سيرغم المستهلكين للاقتصاد فى استعمالها ، أما عن التقدم فى المعرفة الفنية أو تكنولوجيا الإنتاج ، فإنه قد ينعكس فى صورة نقص ملحوظ فى نفقات إنتاج السلع وفى أسعارها تبعاً لذلك ، وإجمال القول إن عالمنا الاقتصادى دائم التغير ، ولذلك فإن ملاءمة النظام الاقتصادى للتغيرات

التى قد تطرأ على الرغبات أو الموارد أو الفن الإنتاجى هى من أهم الوظائف التى يؤديها جهاز الأسعار.

الفروض الأساسية للنظرية الاقتصادية :

ويمكن تقسيم الاقتصاد إلى أجزاء ثلاثة : الاقتصاد الوصفى ، والاقتصاد النظرى والاقتصاد التطبيقى ، فالاقتصاد الوصفى يتناول جمع كل الحقائق الهامة حول موضوع اقتصادى معين ، مثل صناعة السيارات فى مصر. أما الاقتصاد النظرى (أو النظرية الاقتصادية) فإنه يقدم وصفاً مبسطاً للطريقة التى يمكن بموجبها أن يسير النظام الاقتصادى تبعاً للسمات الرئيسية لهذا النظام. وهنا تبنى النظرية الاقتصادية على افتراضات معينة حول الاقتصاد الذى نرغب فى تحليله ، وإذا استخدمنا التسلسل المنطقى السليم فستفضى بنا هذه الافتراضات إلى نتائج معينة ، وأما فى الاقتصاد التطبيقى فالعالم الاقتصادى يحاول استخدام هذا الإطار التحليلى العام الذى يقدمه الاقتصاد النظرى لتفسير أسباب ومغزى الأحداث التى يقررها ويسجلها الاقتصاد الوصفى.

وهنا ينبغى أن نعرض لطريقة تقسيم المشكلات التى تتناولها النظرية الاقتصادية. لقد درج الاقتصاديون منذ القدم على تقسيم هذه المشكلات داخل الإطار العام للنظرية الاقتصادية إلى أربعة أقسام : الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك ، ويبدو أن هذا تقسيم منطقى ، إذ

أن الإنتاج يتناول دراسة وسائل الإشباع أو الموارد المحدودة فى إنتاجها لمختلف السلع والخدمات ، وأما التوزيع فهو يتناول طريقة توزيع الناتج على الأفراد الذين ساهموا فى إنتاجه ، وأما التبادل فهو يتناول ذلك الجزء من النظرية الاقتصادية الذى يبحث فى تبادل السلع والخدمات فى الأسواق ، وأخيراً فإن الاستهلاك يتناول البحث فى كيفية إنفاق الأفراد لدخولهم الموزعة من قيمة الناتج من أجل الحصول على الإشباع المستمد من استهلاك أو استعمال السلع والخدمات ، وهذا يتمشى مع ما سبق أن قدمناه من أن عجلة الثروة تتضمن أربع صور للدخل (أو الناتج) فى مرحلة إنتاجه وتوزيعه والإنفاق عليه .

بيد أنه يعاب على هذا التقسيم أنه لا يتسم بالواقعية إذ أن عملية إنتاج السلع فى أية منشأة لابد أن تصحبها عملية توزيع قيمة الناتج على أصحاب الموارد التى تسهم فى إنتاج هذا الناتج ، بل أكثر من هذا أن هذا التوزيع لابد فى نفس الوقت أن يتضمن عملية مبادلة العوائد النقدية بالخدمات الإنتاجية فى أسواق الموارد . أما مشكلة الاستهلاك التى تتناول كيفية إنفاق الدخول أو العوائد النقدية للحصول على الإشباعات المختلفة ، فلابد هى الأخرى أن ترتبط بعمليات مبادلة السلع بالعوائد أو الدخول النقدية فى أسواق السلع . ولذلك ينحو الاقتصاديون المحدثون إلى تقسيم النظرية الاقتصادية إلى قسمين رئيسين : الأول يتعلق بنظرية الإنتاج ، أى بالطريقة التى يمكن بموجبها الحصول على هذه الموارد النادرة وتخصصها

لإنتاج السلع والخدمات ، والثانى يتعلق بنظرية الاستهلاك التى يمكن بموجبها تطبيق الوسائل المحدودة أو الموارد النادرة لإشباع الرغبات .

وأيًّا كان التقسيم الذى نفضله : التقسيم الرباعى التقليدى أو التقسيم الثنائى الحديث ، فإن أية نظرية اقتصادية لابد أن تتناول فى بنائها فروضًا أساسية ثلاثة : الرشد الاقتصادى ومبدأ الحد الأقصى ، والظروف الطبيعية للمجتمع ، والإطار الاجتماعى .

فبالنسبة للفرض الأساسى الأول ، فإنه عندما يناقش الاقتصادى سلوك المستهلكين فإنه يفترض أنهم يسلكون سلوكاً رشيداً ، بمعنى أنهم يحاولون الحصول على أقصى إشباع ممكن من إنفاقهم لدخولهم النقدية المحدودة على شراء السلع والخدمات فى الأسواق . ولذلك فإنهم يفاضلون بين هذه السلع ، فى ظل الأسعار السائدة فى السوق ، ويختارون من بينها تلك المجموعة التى تحقق لهم ، فى تقديرهم ، أقصى الإشباع . وعندما يناقش الاقتصادى سلوك المنظمين فإنه يفترض أيضاً أنهم يسلكون سلوكاً رشيداً ، بما أن هدفهم الرئيسى من نشاطهم فى ميدان الأعمال هو الحصول على أقصى الأرباح وهذا ما يعبر عنه « بمبدأ الرشد الاقتصادى » أو « مبدأ الحد الأقصى » على ذلك يصل المستهلك إلى وضع التوازن عندما يحقق أقصى الإشباع من دخله المحدود ، وتصل المنشأة إلى وضع التوازن عندما تحقق أقصى الأرباح ، ووضع التوازن هذا هو الوضع الأمثل فى كلتا الحالتين وبالنسبة للفرض الأساسى الثانى – الظروف الطبيعية

للمجتمع – فإنه يتضمن النواحى البيولوجية والجغرافية والمناخية لبيئة المجتمع الذي يعيش فيه المنظمون والمستهلكون . وقد تكون هذه الظروف ضمنية فى أغلب الأحيان ، ومع ذلك فلابد من التأكيد على أن النظرية الاقتصادية لاتتطلب أى أمر مستحيل من الناحية الطبيعية . إذ عندما يناقش الاقتصادى مشكلة الزراعة مثلا ، فلا مناص من أن يقبل الحقيقة المنطوية على أن وقت الحصاد لا تحدده إلا الطبيعة ، كذلك فإن الاقتصادى لابد أن يأخذ فى اعتباره ، عند مناقشة مسألة العمالة أن العامل يحتاج إلى قدر معين من الراحة كل يوم ، وأن الظروف التكنولوجية فى الإنتاج تحول دون أن يكون الناتج من السلع والخدمات غير محدود الكمية أو غير عرضة لتزايد النفقات فى بعض مراحل الإنتاج وتناقصها فى مراحل أخرى . وهذا كله يؤدى إلى الافتراض الأساسى الذى ينسج التحليل الاقتصادى خيوطه حول عالمنا الطبيعى – افتراض ندرة الموارد ، وبالتالى ندرة السلع التى تسهم هذه الموارد فى إنتاجها ، كخاصية تثير المشلكة الاقتصادية من أساسها . ولو لم تكن ثمة ندرة نسبية للموارد والسلع ، لما دعت الحاجة إلى قيام أى نظام اقتصادى ، وما كان هناك أى مبرر لدراسة الاقتصاد .

وأخيراً يفترض الاقتصادى أن المجتمع الذى يعيش المنظمون والمستهلكون فى كنفه يمارسون وجوه نشاطهم المختلفة هو مجتمع ذو نظام سياسى واقتصادى مستقر نسبيًّا ، وأن أفراد هذا المجتمع يمارسون نشاطهم

فى ظل القانون والعرف والعادات ، إذ يفترض الاقتصادى مثلا أن الأفراد لا يكتسبون عيشهم من السلب أو النهب أو الاتجار فى السلع المحرمة قانوناً ، بل بتبادل السلع بالنقود ، وخدمة العمل بالأجور ، وخدمة الأرض بالريع ، وخدمة رأس المال بالفائدة وخدمة التنظيم بالربح . كما يفترض الاقتصادى أن النظام الاقتصادى الذى يمارس المنظمون والمستهلكون نشاطهم من خلاله تندرج تحته تنظيمات اقتصادية معينة : منشآت أو وحدات إنتاجية (مؤسسات الأعمال) التى تجمع الموارد الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات ، ومؤسسات مالية ومصرفيا تتعلق بإصدار النقود وتداولها والتعامل فيها دعماً للنشاط الاقتصادى ، وأسواق تتداول فيها السلع بالشراء والبيع وتحدد فيها أسعار هذه السلع بتفاعل قوى العرض والطلب . وإلى جانب ذلك فإن الاقتصادى يفترض كذلك ، أن المجتمع الذى تدور حوله الدراسة الاقتصادية هو مجتمع مفتوح يرتبط بالمجتمعات الأخرى من خلال المعاملات الخارجية ، كما أنه مجتمع له نظام اقتصادى معين قد يأتلف أو يختلف مع النظم الاقتصادية السائدة فى المجتمعات الأخرى ، وفى جميع الأحوال فإن للدولة دورها الاقتصادى المحدد .

ومن هنا فإن ما يتبقى للتعريف بالاقتصاد مناقشة حول الموارد الإنتاجية التى تستخدمها المنشآت فى سبيل إنتاج السلع والخدمات ، ومناقشة أخرى حول الإطار الاجتماعى الذى يحدد طبيعة النظا

الاقتصادى والتنظيمات الاقتصادية التى تسير فى فلكه ، ودور الدولة فى سير هذا النظام وعلاقته الاقتصادية بالنظم الأخرى ، ووصف موجز للنظم الاقتصادية المعاصرة ، وأخيراً الأسواق كتنظيم اقتصادى وهو ما سيتناوله الكتاب الثانى .

صدر من هذه السلسلة :

٢٢ – قناصل الدول	أحمد عبد المجيد
٢٣ – الأدب العربى وتاريخه	د . أحمد الحوفى
٢٤ – المكتبة والقارئ	حسن رشاد
٢٥ – الصحة النفسية	د . سلوى الملا
٢٦ – طبيعة الدراما	د . إبراهيم حمادة
٢٧ – الحضارة الإسلامية	د . على حسنى الخربوطلى
٢٨ – علم الإجتماع	د . فاروق محمد العادلى
٢٨م– روح مصر فى قصص السباعى	حسن محسّب
٢٩ – القصة فى الشعر العربى	ثروت أباظة
٣٠ – العمارة الإسلامية	د . كمال الدين سامح
٣١ – الغلاف الجوى	د . يوسف عبد المجيد فايد
٣١م– محمود حسن اسماعيل	د . عبد العزيز الدسوقى
٣٢ – التاريخ عند المسلمين	محمد عبد الغنى حسن
٣٣ – الخلق الفنى	د . مصرى عبد الحميد حنوره
٣٤ – البوصيرى المادح الأعظم للرسول	عبد العال الحمامصى
٣٥ – التراث العربى	عبد السلام هارون
٣٦ – العودة الى الإيمان	أحمد حسن الباقورى
٣٧ – الصحافة مهنة ورسالة	د . خليل صابات
٣٨ – يوميات طبيب فى الأرياف	د . الدمرداش أحمد
٣٩ – السلام وجائزة السلام	عثمان نويه
٤٠ – الشريعة الإسلامية	المستشار عبد الحليم الجندى
٤١ – ثقافة الطفل العربى	جمال أبو رية
٤٢ – اللغة الفارسية	د . محمد نور الدين عبد المنعم
٤٣ – حضارتنا وحضارتهم	د . عبد المنعم النمر
٤٤ – الأمثال الشعبية	محمد قنديل البقلى

الكتاب القادم

المستوطنات اليهودية

حسن فؤاد

رقم الإيداع	١٩٧٨/٢٩٤٩
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧ – ٢٤٧ – ٢٧٠ – ٨

٥٠/٧٨/ق

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)